

الرقم المعياري الدولي
ISSN 3156-9633



مجلة تفكير للأبحاث والدراسات
TAFKEER JOURNAL FOR RESEARCH AND STUDIES

مجلة علمية محكمة دولية

المشاركة السياسية في المغرب بين 1963 و2021 بين التأطير الدستوري وتحولات الممارسة

Political Participation in Morocco (1963–2021)

Constitutional Framing and Transformations in Political Practice

سهام مطهر

دكتورة في القانون العام والعلوم السياسية

كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بالمحمدية

جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء

تاريخ القبول: 25 يونيو 2026

تاريخ التعديل: 29 ماي 2026

تاريخ التوصل: 15 ماي 2026

الملخص

تعد المشاركة السياسية مؤشرا أساسيا على حيوية الأنظمة الديمقراطية، إذ تجسد تفاعل الدولة والمجتمع، وتتجاوز بعدها الانتخابي لتشمل مختلف أشكال الانخراط في الشأن العام، بما في ذلك القنوات غير التقليدية، وفي السياق المغربي، ارتبط تطور هذه المشاركة بمسار بناء المؤسسات منذ الاستقلال، مع محطة تأسيسية سنة 1963، وتعززت لاحقا بالإصلاحات الدستورية، خاصة دستور 2011 الذي وسع ألياتها. غير أن هذا التطور ظل يواجه تحديات بنيوية، أبرزها العزوف السياسي وتراجع الثقة في المؤسسات، مما يطرح تساؤلات حول فعالية الإطار الدستوري والمؤسسي في تأطير مشاركة سياسية حقيقية. ومن ثم، تسعى الدراسة إلى تحليل تطور المشاركة السياسية بالمغرب بين 1963 و2021، ورصد تحولات أشكالها بين التقليدي وغير التقليدي، في ضوء التحولات السياسية والاجتماعية. الكلمات المفتاحية: المشاركة السياسية - الانتخابات التشريعية - العزوف السياسي.

Abstract

Political participation is a fundamental indicator of the vitality of democratic systems, as it reflects the interaction between the state and society and extends beyond its electoral dimension to encompass various forms of engagement in public affairs, including non-conventional channels of participation. In the Moroccan context, the evolution of political participation has been closely linked to the process of institutional development since independence, with the 1963 legislative elections constituting a foundational milestone. This process was subsequently reinforced through constitutional reforms, particularly the 2011 Constitution, which expanded the mechanisms of political participation.

Despite these developments, political participation has continued to face structural challenges, most notably political disengagement and declining public trust in institutions. This raises important questions regarding the effectiveness of the constitutional and institutional framework in fostering meaningful political participation. Accordingly, this study aims to analyze the evolution of political participation in Morocco between 1963 and 2021 and to examine the transformation of its forms from

conventional to non-conventional participation in light of the country's political and social transformations.

Keywords: Political Participation; Legislative Elections; Political Disengagement.

الاستشهاد المرجعي: سهام مطهر: المشاركة السياسية في المغرب بين 1963 و2021: بين التأطير الدستوري وتحولات الممارسة،
مجلة تفكير للأبحاث والدراسات، المجلد الأول، العدد 1، يوليو 2026، ص: 134 – 149.

المقدمة:

تعد المشاركة السياسية إحدى الركائز الأساسية التي تقوم عليها الأنظمة الديمقراطية، باعتبارها تجسيدا فعليا لمبدأ سيادة الشعب، وآلية مركزية لربط العلاقة بين الدولة والمجتمع. ولا تقتصر هذه المشاركة على السلوك الانتخابي فحسب، بل تمتد لتشمل مختلف أشكال الانخراط في الحياة العامة، سواء عبر المؤسسات الرسمية كالأحزاب السياسية والبرلمان، أو من خلال قنوات غير تقليدية كالحركات الاجتماعية والمجتمع المدني ووسائل التعبير الرقمي. ومن ثم، فإن دراسة المشاركة السياسية تكتسي أهمية بالغة في فهم دينامية التحول السياسي ومدى ترسخ الممارسات الديمقراطية داخل أي نظام سياسي.

انطلاقا من أن أنماط المشاركة السياسية تتباين باختلاف الخصوصيات الدستورية والمؤسسية والاجتماعية لكل دولة، فإن فهمها يقتضي الانتقال من التأطير النظري إلى دراسة تجلياتها في سياقات وطنية محددة، بما يسمح باستجلاء طبيعة العلاقة بين الإطار القانوني والمؤسسي من جهة، والممارسة السياسية الفعلية من جهة أخرى، وفي هذا السياق، تمثل التجربة المغربية نموذجا جديرا بالدراسة، بالنظر إلى مسارها المتدرج في بناء المؤسسات التمثيلية منذ الاستقلال، حيث شكلت أول انتخابات تشريعية سنة 1963 محطة تأسيسية في مسار إرساء المشاركة السياسية. ومنذ ذلك الحين، عرفت المنظومة الدستورية والقانونية المنظمة للحياة السياسية سلسلة من الإصلاحات المتعاقبة، بلغت ذروتها مع دستور سنة 2011، الذي عزز آليات المشاركة المواطنة والديمقراطية التشاركية، ووسع من نطاق الحقوق السياسية، غير أن هذه الإصلاحات، على أهميتها، لم تنه مختلف التحديات التي ما تزال تواجه المشاركة السياسية، وفي مقدمتها استمرار مظاهر العزوف الانتخابي، وتراجع الثقة في المؤسسات التمثيلية، وهو ما يجعل دراسة تطور المشاركة السياسية في المغرب مدخلا أساسيا لفهم طبيعة التحولات التي عرفها النظام السياسي، واستشراف رهاناته المستقبلية.

وعليه، يثير موضوع المشاركة السياسية في المغرب إشكالية مركزية تتمثل في: إلى أي حد استطاع الإطار الدستوري والمؤسسي بالمغرب، خلال الفترة الممتدة من 1963 إلى 2021، تأطير وتفعيل المشاركة السياسية في ظل التحولات السياسية والاجتماعية التي عرفتها البلاد؟ تتفرع عنها مجموعة من التساؤلات الفرعية التي تسعى الدراسة إلى الإجابة عنها، وأهمها:

ما أبرز التحولات التي عرفها الإطار الدستوري والمؤسسي المنظم للمشاركة السياسية في المغرب خلال الفترة الممتدة من 1963 إلى 2021، وإلى أي حد أسهمت في تعزيز المشاركة السياسية وتوسيع مجالاتها؟

إلى أي حد أسهمت التحولات السياسية والاجتماعية في إعادة تشكيل أنماط المشاركة السياسية بالمغرب، والانتقال بها من القنوات التقليدية إلى أشكال المشاركة غير التقليدية خلال الفترة الممتدة من 1963 إلى 2021؟

للإجابة عن هذه الإشكالية، سيتم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج التاريخي، ويهدف المنهج الوصفي التحليلي إلى وصف وتحليل الإطار الدستوري والقانوني والمؤسسي المنظم للمشاركة السياسية، واستجلاء تطور مضامينه وانعكاساته على الممارسة السياسية، بينما يسهم المنهج التاريخي في تتبع مسار تطور المشاركة السياسية بالمغرب خلال الفترة الممتدة من سنة 1963 إلى سنة 2021، وربط مختلف التحولات الدستورية والسياسية والاجتماعية بسياقاتها التاريخية.

وانسجاما مع هذا التوجه المنهجي، سيتم تخصيص المحور الأول لدراسة الإطار النظري والمؤسسي للمشاركة السياسية في المغرب، من خلال الوقوف على مفهومها وأشكالها، وكذا بيان الأسس الدستورية والمؤسسية المؤطرة لها. أما المحور الثاني، فسيخصص لتحليل تطور المشاركة السياسية في المغرب خلال الفترة الممتدة من سنة 1963 إلى سنة 2021. وذلك عبر رصد تطور المشاركة الانتخابية، واستجلاء التحولات التي مست أشكال المشاركة غير التقليدية، مع الوقوف على إشكالية العزوف السياسي.

المحور الأول: الإطار النظري والمؤسسي للمشاركة السياسية في المغرب

تعد المشاركة السياسية في المغرب إحدى الظواهر السياسية الرئيسية التي تعكس دينامية النظام السياسي وتفاعلاته، حيث تتجاوز بعدها الإجرائي المرتبط بالانتخابات لتشمل مختلف أشكال الانخراط في تدبير الشأن العام، ويستند هذا المفهوم إلى مقاربات نظرية متعددة في حقل العلوم السياسية، تربط المشاركة بطبيعة النسق السياسي ومستوى تطوره الديمقراطي، لاسيما في إطار الديمقراطية التمثيلية، وعلى المستوى المؤسسي، تتحدد معالم هذه المشاركة من خلال الإطار الدستوري والقانوني الذي كرسه دستور المغرب 2011، وما أفرزه من آليات ومؤسسات تسهم في تأطير الفعل السياسي وتنظيمه، بما يعكس تداخلا بين البعد النظري والممارسة المؤسسية في فهم واقع المشاركة السياسية بالمغرب.

الفقرة الأولى: مفهوم المشاركة السياسية وأماطها

شهدت أوروبا، ابتداء من القرن السابع عشر، تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية عميقة، تعززت مع الثورة الصناعية، التي أحدثت تغيرات جوهرية في بنية المجتمع الأوروبي وفي طبيعة الوعي السياسي والمدني والحقوق. وقد انعكست هذه التحولات على مكانة الفرد داخل الدولة، فبعد أن كانت المشاركة في تدبير الشأن العام حكرا على طبقة النبلاء والصفوة، اتسع نطاقها تدريجيا لتشمل فئات أوسع من المجتمع، وأصبحت المشاركة السياسية حقا من الحقوق الأساسية للمواطن، بل وواجبا مدنيا يرتبط بممارسة المواطنة الفاعلة وفي هذا السياق، ترسخ النموذج الديمقراطي القائم على مبدأ أن السلطة تستمد مشروعيتها من إرادة الشعب، بما جعل إدماج المواطن في الحياة العامة أحد المقومات الجوهرية للديمقراطية الحديثة¹.

توجت هذه التحولات بقيام الثورة الفرنسية سنة 1789م التي شكلت محطة مفصلية في إعادة بناء الدولة والمجتمع على أسس جديدة، وأسهمت في ترسيخ مبادئ الحرية والمساواة وسيادة الشعب، وهو ما مهد لظهور مفهوم المشاركة السياسية في الفكر السياسي الحديث باعتباره أحد المرتكزات الأساسية للنظام الديمقراطي. ورغم قدم هذا المفهوم، فإنه ما يزال يثير نقاشا واسعا بشأن تحديد مضمونه وحدوده، إذ تعددت تعريفاته واختلفت باختلاف المرجعيات الفكرية والإيديولوجية التي انطلق منها الباحثون، فضلا عن تأثرها بالخصوصيات السياسية والاجتماعية والثقافية لكل مجتمع.

ورغم هذا التباين، يتفق جانب مهم من علماء الاجتماع والسياسة على أن المشاركة السياسية تمثل الركيزة الأساسية للممارسة الديمقراطية، والتجسيد العملي لقيم الحرية والمساواة والعدالة، كما تعد مؤشرا أساسيا على مستوى التطور السياسي للمجتمعات،

¹ - أبرز أرسطو في كتابه "السياسة" الأهمية الكبرى للمشاركة السياسية التي تصل إلى اعتبارها من طرفه هي الدولة، حيث اعتبر أن المشاركة تهدف لتحقيق النفع والخير.

بالنظر إلى ارتباطها الوثيق بالتنمية السياسية وتعزيز الحداثة الديمقراطية¹.

بفضل الثورة الصناعية، تشكل وعي سياسي جديد في المجتمع الأوروبي بضرورة مراقبة السلطة السياسية، وتتبع عملها من خلال إحداث تغييرات كبرى كان لها التأثير المباشر في تحول مفهوم المشاركة السياسية، ومن بين أكبر المتغيرات التي أحدثتها الثورة الصناعية: اتساع المدن وانتشار التعليم بين صفوف الطبقات المتوسطة من المجتمع الأوروبي، الأمر الذي أدى إلى ظهور قوى اجتماعية من عمال وتجار وحرفيين وأصحاب مهن حرة، بدت مصالحها أكثر وضوحاً وأكثر إلحاحاً في خضم هذه التحولات، الأمر الذي أدى إلى ضرورة أن تضطلع هذه القوى بمسؤولية الدفاع عنها والمحافظة عليها مباشرة، ولن يتأتى لها ذلك إلا بفعل المشاركة في تدبير الشأن العام، وجعلها تنبهي إلى المطالبة بحقوقها في المشاركة الفاعلة في تسيير الشأن العام، ومن نتائج الثورة الصناعية الكبرى ظهور طبقة جديدة من المثقفين سعت لتكريس قيم المساواة والحرية والمواطنة الإيجابية داخل المجتمع، فبرز وعي جديد بالحاجة إلى تحقيق مشاركة واسعة من قبل المواطن وأصبح ذلك حقاً مدنياً وسياسياً واجتماعياً مقدساً.

وفي السياق نفسه، عرف "صموئيل هنتنغتون Samuel Huntington" و "جون نيلسون John Nelson" المشاركة السياسية أنها: "النشاط الذي يقوم به المواطنون بقصد التأثير في عملية صنع القرار السياسي سواء كان هذا النشاط فردي أم جماعي، منظم أم عفوي، متواصل أم منقطع، سلمي أم عنيف، شرعي أم غير شرعي، فعال أم غير فعال"² كما تعني عند "جيرين باري Geraint parry" الاشتراك بنصيب في بعض الأعمال والأفعال السياسية مع توقع المشارك أنه قادر على التأثير في القرار³.

كما ساهم بزوغ مفهوم المجال العام في تغيير الفكر السياسي في المجتمع الأوروبي فقد أشار هابرماس Habermas إلى أن مفهوم المشاركة السياسية قد بدأ يتكون بداية القرن الثامن عشر، حيث ظهر حينها وعي جديد بضرورة مراقبة السلطة السياسية من خلال ميلاد ما يسمى بـ "المجال العام" والذي أعطى شكلاً جديداً لاجتماعات الفرد، وسيغدو مفهوم المشاركة السياسية أو الالتزام السياسي، ابتداءً من القرن التاسع عشر المعيار الأكثر هيمنة في تقويم العمل السياسي للمواطن، وبالتالي الحكم على مشروعية أي نظام سياسي ديمقراطي، وهذا ما ستعبر عنه كتابات مونتسكيو Montesquieu وتوكفيل Tocqueville وجون ستوار ميل John Stuart Mill، وخصوصاً في مقاربتها لدور المواطن الفعال، بحسب تعبير ميل، أو المواطن الصالح بحسب مونتيسكيو.

أما النظرية الصراعية التي تعتبر الصراع شكلاً من أشكال النضال أو الكفاح الذي قد يكون مباشراً واضحاً أو ضمنياً وقد يكون وظيفياً، حيث يساعد في التغيير والوحدة والتضامن والمحاولة الرئيسية التي تفسر نظرية الصراع تفسيراً فلسفياً تكمن في كتابات كارل ماركس Karl Marx، إذ أنه يعتقد بأن طبيعة العلاقات الاجتماعية للإنتاج هي التي تسبب الصراع الذي ينعكس في جميع المؤسسات الاجتماعية ومنها المجتمع، وتعد المشاركة السياسية التقليدية وسيلة لحل الصراع بين المجتمع والدولة من خلال الشرعية.

يتميز البناء السياسي للدولة بالسلطة والقوة، فلا يمكن أن يظل مجتمع في حالة توتر لذلك يكون الهدف هو الوصول

¹ - مولود زايد الطيب، علم الاجتماع السياسي، ليبيا، منشورات جامعة السابع من أبريل، ط 2007، 1، ص: 87.

² - ن.م، ص: 86-87.

³ - Parry, George, M. and Day, N. Political participation and democracy in Britain. 1992. P39

للتوافق¹، فالمشاركة السياسية تساهم من خلال الانتظام في الأحزاب السياسية والحق الانتخابي في تقليل التوتر والصراع وتشجيع حاجة الناخبين من خلال إشراكهم في المشاركة في صناعة القرار.

تسعى نظرية التبادل في المجال السياسي إلى تجاوز حدود التحليل البنائي الوظيفي الذي يركز على استقرار النسق السياسي دون تقديم تفسير سببي كاف لآليات هذا الاستقرار أو إمكانيات التغيير. وفي المقابل، تنطلق هذه النظرية من تحليل التفاعلات الفردية، معتمدة على مفهومي العائد والتكلفة، حيث يفترض أن الأفراد يتجهون نحو السلوك الذي يحقق لهم أكبر منفعة بأقل تكلفة.

وفي هذا الإطار، تتقاطع نظرية التبادل مع مقاربات الاختيار العقلاني، التي ترى أن المشاركة السياسية، بما فيها التصويت، تخضع لحسابات عقلانية قائمة على موازنة الفوائد والتكاليف. فاختيار التصويت لمرشح معين يعكس توقعات الأفراد بحجم المكافأة المحتملة، مقابل ما قد يتحملونه من تكاليف مادية أو رمزية. كما أن احتمال المشاركة يزداد كلما ارتفعت المكاسب المتوقعة.

غير أن التصويت لا يقتصر على كونه سلوكاً عقلانياً صرفاً، بل يتغذى أيضاً من دوافع رمزية وأخلاقية، مثل الإحساس بالواجب المدني أو الرغبة في التعبير عن الرأي، مما يجعله يجمع بين البعد النفعي والبعد القيمي في آن واحد.

أما نظرية المباريات، التي ظهرت وتبلورت مسلماتها عام 1944 من خلال فون نيومان Von Neuman ومورجنسترن Morgenstern تعتبر هذه النظرية أداة منهجية لتحليل الظواهر الاجتماعية وتستخدم مثل نظرية "الاختيار العقلاني" في تفسير السلوك السياسي كذلك تحليل القرارات التي ترتبط بالمواقف السياسية حيث يفترض القرار السياسي أنه اختيار بين عدة اختيارات².

تبعاً لما سبق، تعد المشاركة سمة إنسانية عامة قبل أن تكون سمة سياسية، فهذه الكلمة أي المشاركة تتفاوت التعريفات حولها بوجه عام ما بين العمومية والتحديد، فضلاً عن اختلاف البيئة التي يعيش فيها والعلم الذي يتخصص فيه، والأصل في الاتجاه نحو المشاركة في الشأن العام إنما ترجع إلى عوامل نفسية كما يراه علماء النفس، وكلما كان الاستعداد حاضراً كلما ظهرت اتجاهات في سلوكيات المواطنين نحو المشاركة العامة. وهو ما يفيد أن الاتجاهات قابلة للتغيير بحسب الاستعداد أو الدافع، وهناك من يرجع أصل المشاركة والاتجاهات نحوها إلى عوامل اقتصادية موجودة لدى المواطنين والتي تدفعهم إلى أنماط أصل المشاركة إلى عوامل اجتماعية، كون المواطنون يعيشون في محيط أو بيئة³ متفاعلة تدفعهم إلى إظهار استجابات مختلفة إزاء الوقائع الاجتماعية عامة.

إن المشاركة السياسية للأفراد ضرورية للحديث عن نظام ديمقراطي، فمثلما تعد المشاركة السياسية معياراً لنمو النظام السياسي الديمقراطي فهي مؤشر على ديمقراطيته، وعلى هذا الأساس يجري وصف النظام الديمقراطي على أنه النظام الذي يسمح بأوسع

¹ - سامية خضر صالح، المشاركة السياسية والديمقراطية - اتجاهات نظرية ومنهجية حديثة تساهم في فهم العالم من حولنا، جامعة عين شمس، 2005، ص: 67.

² - إن نظرية المباريات مثل أشكال نظرية الاختيار العقلاني تفترض أن اللاعبين عقلاء وأنهم يبحثون عن بلوغ أعلى درجة لمكاسبهم وأنهم يعملون على إدارة اللعبة من خلال تدخل القرارات وكذلك الأفعال التي من المفترض أن يقوم بها الخصم داخل مختلف أوضاع اللعبة والتي يمكن أن يواجهها اللاعب من الآخرين عاجلاً أو آجلاً.

³ - عدي البديري، ظاهرة العزوف الانتخابي في العراق، مطبعة مكتبة زين، ط الأولى، 2017، ص: 25.

مشاركة هادفة من جانب المواطنين سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة في عملية صنع القرارات السياسية واختيار القادة السياسيين¹، ولا شك أن عملية التعبئة الاجتماعية تعمل على رفع درجات الميل نحو المشاركة السياسية لدى القوى الاجتماعية، فالاستقرار السياسي يتركز على التناسب بين عمليتي المشاركة السياسية من جهة، والمؤسسة السياسية من جهة ثانية، فلا يمكن ضمان استمرار الاستقرار السياسي إلا إذا تطورت المؤسسات السياسية بصورة تواكب التوسع السريع في المشاركة السياسية من أجل إستيعاب القوى الاجتماعية التي باتت تهتم بالحياة السياسية وتشارك فيها².

الفقرة الثانية: الإطار الدستوري والمؤسسي المنظم للمشاركة السياسية

تتأطر المشاركة السياسية في المغرب بإطار دستوري ومؤسسي تطور بشكل تدريجي عبر مختلف المحطات الدستورية التي عرفت المملكة، وتكرس بصورة أكثر وضوحا مع دستور سنة 2011، الذي عزز مرتكزات الديمقراطية التمثيلية، وأقر إلى جانبها آليات الديمقراطية التشاركية، بما أسهم في توسيع مجالات انخراط المواطنين والمواطنات وهيئات المجتمع المدني في تدبير الشأن العام، وتعزيز التفاعل بين الدولة والمجتمع في إطار مبادئ الحوكمة الجيدة والمشاركة المواطنة.

فمن الناحية الدستورية، نص دستور المملكة المغربية لسنة 2011 في فصله الأول على أن "نظام الحكم بالمغرب نظام ملكية دستورية، ديمقراطية برلمانية واجتماعية. يقوم النظام الدستوري للمملكة على أساس فصل السلط، وتوازنها وتعاونها، والديمقراطية المواطنة والتشاركية، وعلى مبادئ الحوكمة الجيدة، وربط المسؤولية بالمحاسبة"³، ويعد هذا التنصيص تأسيسا معياريا لمفهوم المشاركة السياسية باعتبارها مبدأ دستوريا موجها لبناء السياسات العمومية.

يكرس الدستور منظومة متكاملة من الحقوق السياسية الأساسية، بما يعكس توجهها نحو إعادة بناء العلاقة بين الدولة والمواطن على أساس المشاركة والتمثيلية. ففي هذا الإطار، ينص الفصل 30 على ضمان حق التصويت والترشح لكل مواطن ومواطنة، وهو ما يؤسس لمبدأ المساواة في الولوج إلى الوظائف التمثيلية، ويعزز شروط التنافس الديمقراطي، غير أن إحالة هذا الحق على القانون لتحديد شروط ممارسته تثير إشكالية حدود الضمانة الدستورية، إذ تظل هذه الحقوق قابلة لتقييد التشريعي، بما يطرح تساؤلات حول مدى فعالية الحماية الدستورية في مواجهة الاعتبارات السياسية والعملية. ويتقاطع هذا المقتضى مع مبدأ المساواة المنصوص عليه في الفصل 19، بما يضفي بعدا معياريا يروم تحقيق تكافؤ الفرص في التمتع بالحقوق السياسية، رغم استمرار بعض الإكراهات المرتبطة بالبنيات الاجتماعية والاقتصادية.

¹ - تامر محمد، إشكاليات الشرعية والمشاركة وحقوق الإنسان في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، ع. 251، 2000، ص: 119.

² - مي العبدالله، الاتصال والديمقراطية الفضائيات والحرب الإعلامية، دار النهضة العربية بيروت، ط الأولى، 2005، ص: 384 - 385.

³ - دستور المملكة المغربية، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.91 بتاريخ 27 شعبان 1432 الموافق 29 يونيو 2011، المنشور بالجريدة الرسمية عدد 5964 مكرر بتاريخ 28 شعبان 1432 الموافق (30 يونيو 2011).

وفي سياق تعزيز الديمقراطية التشاركية، أقر الدستور آليات مؤسساتية جديدة تمكن المواطنين من المساهمة المباشرة في تدبير الشأن العام، من أبرزها آلية العرائض الموجهة إلى السلطات العمومية، المؤطرة بموجب القانون التنظيمي رقم 144.14¹، وآلية الملتزمات في مجال التشريع، المنظمة بمقتضى القانون التنظيمي رقم 64.14²، وتمثل هذه الآليات محاولة لتجاوز حدود الديمقراطية التمثيلية نحو إرساء نموذج تشاركي يتيح للمواطنين التأثير في صنع القرار العمومي. غير أن الممارسة أبانت عن محدودية تفعيل هذه المقتضيات، بالنظر إلى تعقيد شروطها الإجرائية وضعف الثقافة التشاركية، مما يقلص من فعاليتها كأدوات للتأثير التشريعي.

كما يعزز الفصل 12 من الدستور هذا التوجه من خلال التنصيب على إشراك جمعيات المجتمع المدني في إعداد وتفعيل وتقييم السياسات العمومية، وهو ما يعكس إرادة دستورية لإرساء حكمة تشاركية قائمة على الانفتاح والتفاعل. ومع ذلك، يظل تفعيل هذا المقتضى رهينا بمدى استعداد الفاعل العمومي لتقاسم السلطة التداولية، وبقدرة الفاعلين المدنيين على التنظيم والتأطير والتأثير³.

من الناحية المؤسساتية، تتجسد المشاركة السياسية عبر منظومة متعددة المستويات، تعكس تداخلا بين قنوات الوساطة التمثيلية وآليات التدبير الترابي وأجهزة الحكامة. ففي هذا الإطار، تضطلع الأحزاب السياسية بدور محوري باعتبارها الوسيط الدستوري الأساسي بين الدولة والمجتمع، وذلك وفق ما ينظمه القانون التنظيمي رقم 29.11، حيث تتولى مهام التأطير والتعبئة السياسية وإنتاج النخب، بما يساهم في تأطير الاختيار الديمقراطي وضمان استمرارية النسق التمثيلي.

وعلى مستوى السلطة التشريعية، يشكل البرلمان مؤسسة التمثيلية الوطنية، المؤطرة دستوريا بموجب الفصول 60 إلى 87، وكذا القانون التنظيمي رقم 27.11 والقانون التنظيمي رقم 28.11 حيث يضطلع بوظائف التشريع ومراقبة العمل الحكومي وتقييم السياسات العمومية. إلا أن فعالية هذه الأدوار تظل نسبية، بالنظر إلى التوازنات المؤسساتية التي قد تحد من المبادرة التشريعية البرلمانية ومن نجاعة آليات الرقابة، مما يؤثر على تجسيد الإرادة الشعبية في بعدها العملي.

¹ - القانون التنظيمي رقم 44.14 بتحديد شروط وكيفيات ممارسة الحق في تقديم العرائض إلى السلطات العمومية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.16.107 بتاريخ 23 من شوال 1437 (28 يوليو 2026) ج.ر 6492 بتاريخ 14 من ذي القعدة 1437 (18 أغسطس 2016)، ص: 6074.

² - القانون التنظيمي رقم 71.21 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.21.102 بتاريخ 30 من محرم 1443 (8 سبتمبر 2021)، الجريدة الرسمية عدد 7021 بتاريخ 5 صفر 1443 (13 سبتمبر 2021)، ص: 6747.

³ - دستور المملكة المغربية، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.91 بتاريخ 27 شعبان 1432 الموافق 29 يونيو 2011، المنشور بالجريدة الرسمية عدد 5964 مكرر بتاريخ 28 شعبان 1432 الموافق (30 يونيو 2011).

أما على المستوى الترابي، فتبرر الجماعات الترابية كفضاء أساسي لتفعيل المشاركة السياسية المحلية، في إطار ورش الجهوية المتقدمة المنصوص عليها دستوريا، خاصة بمقتضى الفصل 163 وما يليه، والمنظمة عبر القانون التنظيمي رقم 111.14 والقانون التنظيمي رقم 112.14 والقانون التنظيمي رقم 113.14. ويهدف هذا التنظيم إلى إرساء ديمقراطية ترابية قائمة على القرب وإشراك المواطنين في تدبير الشأن المحلي.

المحور الثاني: تطور المشاركة السياسية في المغرب (1963-2021)

عرفت المشاركة السياسية في المغرب تطورا متدرجا ارتبط بتحولات السياقين السياسي والدستوري منذ أول تجربة انتخابية سنة 1963 إلى غاية محطة 2021، حيث تداخلت عوامل الانفتاح السياسي مع فترات من التوتر والانكماش، وقد تأثرت هذه الدينامية بطبيعة النظام السياسي وبمستوى الإصلاحات التي مست البنية المؤسساتية، خاصة في ظل محطات مفصلية كاعتماد دستور المغرب 2011، الذي عزز من آليات المشاركة ووسع من مجال الحقوق السياسية. وعليه، فإن تتبع تطور المشاركة السياسية خلال هذه المرحلة يقتضي استحضار تفاعل المحددات التاريخية والمؤسساتية لفهم مسار انخراط المواطنين في الحياة السياسية وحدوده.

الفقرة الأولى: المشاركة الانتخابية وتطورها بين 1963 و2021

لقد عرف المغرب المشاركة السياسية¹ منذ أن كان عبارة عن قبائل، تقتصر على الفقهاء، المخزن، والبلاط السلطاني والزوايا، حيث كانت هذه المؤسسات هي الفاعل الأساسي في صناعة القرار السياسي، وكان الفقهاء هم مثقفو المجتمع حيث كانوا بمثابة حلقة وصل بين السلطان والعامّة، يساهمون مباشرة في صناعة القرار السياسي، ولهم نفوذ ديني.

لكن، مع فرض الحماية، وظهور الأحزاب السياسية بدأ وعي سياسي يتكون لدى المغاربة، خاصة بعد الظهير البربري وقراءة اللطيف والمظاهرات المختلفة...، حيث ساهم هذا الصراع في تكوين نخبة واعية، كما لعبت المساجد دورا هاما خلال هذه المرحلة باعتبارها كانت لا تجسد منبرا للخطاب الديني فقط بل منبرا للاتصال السياسي كذلك.

بعد حصول المغرب على الاستقلال سنة 1956، والحسم في طبيعة الحكم بوضع أول دستور للمملكة انتهت بوضع آليات مؤسساتية وقانونية، وتنظيم أول انتخابات تشريعية سنة 1963 انتقلت المشاركة السياسية من الطابع التقليدي إلى الطابع العقلاني المنظم، الشيء الذي ساهم في بروز شكل جديد من المشاركة السياسية، وتوسيع دائرتها، إذ لم تعد تقتصر على النخب السياسية التقليدية بل تجاوزت ذلك إلى عموم الجماهير².

¹ - إن مفهوم المشاركة السياسية ارتبط قبل الحماية بمفاهيم الشورى السواد الأعظم، أهل الحل والعقد، المخزن، والبلاط السلطاني والزوايا، وتعد هذه المؤسسات بمثابة ميكانيزمات أساسية في صناعة القرار السياسي.

² - حمري سعيد، سهام مطهر، دور التواصل الحزبي في تعزيز المشاركة السياسية، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، عدد 167، 2022، ص: 135.

إن الانتخابات من الناحية الشكلية، كانت تعتمد آليات ديمقراطية كالأحزاب السياسية، انتخابات استفتاءات...، ولكن من حيث الممارسة كانت بعيدة عن القيام بالوظائف التي تلعبها في البلدان الديمقراطية، مما جعلها في أزمة دائمة، نظرا للمرور السريع للحدثة السياسية.

بعد استقلال المغرب، عرفت الحياة السياسية العديد من المحطات الانتخابية، إلا أن نسبة المشاركة الانتخابية منذ أول انتخابات تشريعية نظمت سنة 1963 إلى يومنا هذا كانت في انخفاض مستمر، إذ أنه خلال المحطة الانتخابية لسنة 1963 بلغت نسبة المشاركة 71.08%، وسجلت المحطة الانتخابية لسنة 1970 حوالي 85.04% وهي أعلى نسبة في تاريخ المغرب، لتليها بعد ذلك انتخابات 1977 التي حققت نسبة مشاركة انتخابية بلغت حوالي 82.4%، كما سجلت المحطة الانتخابية الرابعة لسنة 1984 حوالي 67.4%، وبعدها المحطة الانتخابية لسنة 1993 التي بلغت خلالها نسبة المشاركة 62.8%، أما المحطة الانتخابية لسنة 1997 فقد سجلت ما نسبته 58.3%، وانتخابات 2002 بلغت 52%، في حين سجلت أقل نسبة للمشاركة الانتخابية سنة 2007 حيث بلغت 37% فقط.

أما انتخابات 2011 والتي نظمت في ظرفية تميزت ببروز حركة 20 فبراير، لما رفعته من مطالب عدة خلال احتجاجاتها، ما جعل الملك محمد السادس يعلن عن إصلاح دستوري وتنظيم انتخابات سابقة لأوانها بلغت فيها نسبة المشاركة حوالي 45.4%، لتليها انتخابات 2016 كثاني انتخابات في ظل دستور 2011، والتي سجلت نسبة مشاركة وصلت 43%، في حين أن المحطة الانتخابية لسنة 2021، بلغت نسبة المشاركة في الانتخابات التشريعية، والمحلية والجهوية 50.86% على المستوى الوطني، ومن خلال هذه الأرقام يتضح لنا أن نسبة المشاركة الانتخابية في انخفاض منذ أول محطة انتخابية عرفها المغرب¹.

رغم أن نسبة المشاركة الانتخابية عرفت ارتفاعا طفيفا خلال انتخابات الثامن من شتنبر 2021، إلا أن هذا الارتفاع يمكن أن يكون راجع إلى تنظيم ثلاث انتخابات في يوم واحد، ففي تاريخ الانتخابات الجماعية بالمغرب، دائما ما كانت نسبة المشاركة مرتفعة بالمقارنة مع باقي الانتخابات، لأن الرهان المحلي دائما يغلب على الرهان الوطني، وقرار تنظيم ثلاث انتخابات في يوم واحد يهدف بالأساس إلى توجيه العملية الانتخابية².

كل هذه الأرقام، تعبر عن عزوف سياسي أصبح يميز السلوك السياسي للمواطن المغربي، حيث أضحت ظاهرة عامة تعبر عن أزمة المشاركة السياسية، وهي وإن كانت تعد ظاهرة عامة تخترق العديد من الأنظمة السياسية، فإن تأثيرها في النسق السياسي المغربي واضح بشكل كبير.

يكتسي هذا اللاتسييس، والإقصاء الطوعي، مضمونا متغيرا، وقد حضر بقوة في المغرب في عهد التقويم الهيكلي مستندا تارة على الاستهزاء وتارة أخرى على تبني موقف المتفرج على تبادل الضربات بين الفاعلين في الحقل السياسي وتارة أخرى على

1 - نفس المرجع أعلاه، ص: 135.

2 - المراني غسان، القانون الانتخابي والنتائج أية علاقة؟، تحولات المشهد السياسي المغربي على ضوء انتخابات 2021، جامعة محمد الخامس بالرباط، 15 أبريل 2022، بشراكة مع مؤسسة هانس زايدل والمركز متعدد التخصصات للبحث في حسن الأداء والتنافسية. 2022.

اللامبالاة وعدم الاهتمام¹، فظاهرة العزوف السياسي والانتخابي برزت، عند الشباب المغاربة القاطنين بالمدن والحوضر بعد حالة الاستثناء وسنوات الرصاص، واتسع ذلك العزوف اتساعا كبيرا بعد تسعينات القرن الماضي²، فالمشاركة السياسية في المغرب عرفت انخفاضا ملحوظا منذ انتخابات 1970، وذلك راجع إلى الصراع السياسي بين الأحزاب السياسية والقصر، مما أدى إلى خلق شعور لدى المواطن المغربي بالابتعاد عن السياسة والخوف من الانخراط في الأحزاب السياسية، نظرا للرقابة التي كان يقوم بها المخزن على جميع التنظيمات السياسية.

في إطار تحديد آليات الاحتواء، فإن النظام السياسي المغربي "بدأ يعرف انطلاقا من سنة 1980 الاستجابة لبعض المطالب المطروحة من لدن النخبة، بهدف تأمين مشاركة أكبر في الحياة السياسية الوطنية، لكنه خلال هذه المرحلة ستستفحل ظاهرة العزوف السياسي لتمس كل شرائح المجتمع خاصة فئة الشباب كأكثر الفئات رفضا للتسييع، فالشباب المغربي حاضرا بوعيه في الممارسة السياسية، إلا أنه يرفض نوعا من المشاركة السياسية وليس المشاركة السياسية في حد ذاتها. يقول محمد الساسي في هذا السياق: "إن التجارب الانتخابية الأخيرة في المغرب تركت لدى المتتبع انطباعا بمدى عزوف فئات الشباب عن ممارسة الاستحقاق الانتخابي، لكنه عزوف عن مشاركة سياسية من نوع خاص ولو كان هناك عزوف للشباب المغربي عن السياسة في معناها العام، لما وجدنا آلافا من الشباب تعج بهم شوارع المغرب في المظاهرات"³.

كما أن تجربة "التناوب السياسي"، التي أوصلت أحزاب الحركة الوطنية المعارضة إلى الحكم بناء على ميثاق شرف وقع بين الدولة والأحزاب السياسية، قد اعتبرت مرحلة أساسية لتصحيح وإصلاح الوضع السياسي المغربي، من خلال انفتاح اللعبة السياسية، إذ أن هذه المرحلة كانت ثمرة نضال القوى السياسية والديمقراطية طوال فترات الستينات والسبعينات والثمانينات. وقد كان أغلب هؤلاء المناضلين شبابا من طلاب الجامعات المغربية، وكان من المنطقي أن تدشن "المرحلة الجديدة" في تاريخ المغرب السياسي باشتراك شباب الأحزاب السياسية الديمقراطية.

بناء على ما سبق يمكن القول إن أزمة المشاركة السياسية بشكل عام والمشاركة الانتخابية بشكل خاص في المغرب تحيل على مظهرين: مظهر يتجلى في اندماج سياسي واجتماعي ضعيف، من العديد من الشرائح المجتمعية، التي تعتبر نفسها مقصية من المشهد العام. ومظهر يتجلى في أناس مطلعين بالمجال السياسي ومتبعين له، ويعد امتناعهم عن التصويت تعبيرا عن رفضهم للعرض الانتخابي، وكذا للشروط التي تدار بها العملية الانتخابية، فهم في نظرهم أن ليس لصوتهم أية فعالية ما دام المنتخب بذاته ليست له أية فعالية داخل المؤسسة التمثيلية التي يشغل بها⁴.

1 - ساعف عبد الله، الإدماج والاقصاء في الحق السياسي المغربي، مجلة فكر ونقد، العدد 2، 1997، ص: 33.

2 - نبيل الأندلوسي، العزوف السياسي بالمغرب، طوب بريس، 2016، ص: 175.

3 - محمد الساسي، المشاركة السياسية وإشكالية النظام السياسي في المغرب، مجلة الآداب، العدد 8 و9، 2005، ص: 87.

4 - عبد الإله سطي، صناعة القرار السياسي بحث في المؤسسة والمؤسساتية بالنظام السياسي بالمغرب، مجلة القضاء المدني، سلسلة دراسات وأبحاث، دار نشر المعرفة، مطبعة معارف الجديدة، 2017، ص: 181.

كل هذا؛ أكدته تقرير خمسين سنة من التنمية البشرية، هذا الذي أشار إلى أن الشباب يحققون أضعف نسبة للمواطنين والمنخرطين داخل الأحزاب، بنسبة تصل إلى أقل من 1 في المئة، مقابل 3 في المئة لدى الكبار، ومع ذلك وبخصوص الرغبة في الانخراط داخل حزب سياسي يمثل الشباب بأعلى نسبة 12 في المئة مقابل 7 في المئة عند الكبار¹.

تعد الأسباب الاجتماعية، مهمة للغاية في جعل الأفراد في أي مجتمع يشاركون انتخابيا أو يرفضون ذلك، فالدول الديمقراطية تكون في الغالب مشجعة على المشاركة بفضل السياسات الناجحة التي نفذتها تلك الدول، كما أن طبيعة التكوين الاجتماعي ومقدرة الدولة على تفعيل الهوية الوطنية لكل شعب هي الأخرى تعتبر عوامل داعمة للمشاركة الانتخابية، أما في الدول النامية فهي في الغالب تعاني من ضعف المشاركة السياسية، وحتى لو كانت هناك مشاركة فهي مشاركة غير واعية، أي أن مخرجاتها لا تفرز ساسة مؤهلين لشغل المناصب السياسية المهمة، بسبب ضعف الخبرة في التعامل مع الحياة السياسية.

الفقرة الثانية: تحولات المشاركة السياسية غير التقليدية

رغم تعدد أساليب المشاركة السياسية، إلا أن نسب المشاركة تعرف ضعفا خاصة في المجتمعات النامية، وبالرغم من أن المؤسسات السياسية تضع القنوات التي تمكن المواطنين من المشاركة، ولا تقف أهميتها عند ذلك، بل "لكونها تشكل إطارا للعملية السياسية واداة للمحافظة على الاستقرار السياسي، وانطلاقا من ذلك يربط هانتجتون بينهما وبين الاستقرار السياسي إذ يرى أن تحقيق هذا الأخير يتطلب تنظيم المشاركة السياسية"²، وإذا كانت هذه الأخيرة لها أهمية خاصة في ضمان استمرار الدولة وديمقراطيتها واستقرارها وترسخت في البلدان الغربية على هذا الأساس، غير أن العقود الأخيرة من القرن الماضي شهدت ما أطلق عليه الدارسون بمرحلة "أزمة المشاركة السياسية". بينما اعتبر آخرون أن الأمر يتعلق بتحول المشاركة السياسية من الأشكال التقليدية أو التعاقدية إلى أشكال جديدة غير تعاقدية، وذهب صنف ثالث من الدارسين إلى أن الأمر يتعلق باتجاه نحو البحث عن "السعادة الخاصة"، فبحكم تعبهم من الاستثمار في الشأن العام وصدمتهم من نتائجه فإن المواطنين قد اتجهوا خلال سنوات الثمانينات نحو البحث عن أولوية "سعادتهم الخاصة، كما يقول البرير هيرشمان HirshmanAlbert³.

¹ - تقرير الخمسينية للتنمية، م.س، ص: 47.

- الاستشارة الوطنية للشباب، المنظمة من طرف وزارة الشبيبة والرياضة عام 2001 جاء فيها أن نسبة المنخرطين في الأحزاب السياسية جد منخفضة حتى أنها تكاد تصبح بدون أي معنى، مقارنة بحجم تواجد الشباب داخل النسيج الديمقراطي، حيث عبر فقط 1.3 في المئة (ما يعادل 231 شاب من أصل 18109 (مكون العينة) عن انخراطهم في تنظيم حزبي أو نقابي، داخل هذه النسبة الضئيلة هناك أكثر من 80 في المئة يمثلون الذكور، وأكثر من الثلثين هم شباب حضري، وغالبية من الشباب المندمج اقتصاديا.

² - تامر محمد، إشكاليات الشرعية والمشاركة وحقوق الإنسان في الوطن العربي"، مجلة المستقبل العربي، عدد 251، 2000، ص: 119.

³ - Hirshman Albert, Le bonheur privé, cité dans, Graiwitz Madline et Leca " Traité de science politique" 1983, p:154

لقد كانت المشاركة السياسية في ظل الحكم الإلهي، عبارة عن مشاركة لا تتعدى طاعة الحاكم ومساعدته في البقاء أطول مدة ممكنة في الحكم، من خلال تقديم الخدمات التي يحددها هو دون أن تكون لهم حقوق غير الحقوق التي يقرها لهم الحاكم نفسه، إلا أن هذا الحال قد تم تغييره بعد أن ثار الأفراد على الحكم الديني، وسلطات الكنيسة³، وتم تحويل الحكم إلى حكم دنيوي، بفعل تطورات اقتصادية واجتماعية وصناعية وفكرية في أوروبا الا أنها كانت قرينة عامة لحركة الإصلاح والتنوير ولنظام الضرائب والخسائر التي كانت ترافق الحروب المتكررة التي طغت على أوروبا مدة طويلة من الزمن، ثم ما رافقه من

مع "نهاية سنوات السبعينات وبداية الثمانينات، فإن نظرة علم السياسة دخلت إلى عصر ثالث، ذلك المتعلق بإعادة اكتشاف الالتزام السياسي ولكنه التزام سياسي مختلف عن سابقه، عصر تميز ب بروز نماذج جديدة للمشاركة وموت نماذج أخرى أو على الأقل تهميشها. إنه عصر لتراجع المشاركة السياسية وفي نفس الوقت عصر لتحوّلها"¹ ولقد اتخذت هذه الأزمة عدة مظاهر تجلّت في موجة الاحتجاج التي اجتاحت أوروبا انطلاقاً من نهاية الستينات (أحداث ماي 1968) والتي أشرت على دخول المشاركة السياسية مرحلة جديدة من تطورها التاريخي، كما تجلّت في زعزعة الثقة في الأحزاب السياسية وتباعد الهوة بينها وبين الجماهير و مناضليها الذين أصبحوا مستنكفين عن أداء الضريبة الحزبية. وتعمقت أزمة الثقة هاته مع انفجار سلسلة فضائح مرتبطة بالتمويل السياسي كان أبطلها زعماء أحزاب سياسية عريقة في إيطاليا وفرنسا وغيرها.

أما بالنسبة للمغرب فقد تميز الوضع منذ إعلان حالة الاستثناء إلى حدود إجراء الانتخابات التشريعية لسنة 1977 بالاضطراب وتأزم العلاقة بين الحاكمين والمحكومين من جهة وبين الحركة الوطنية والقصر من جهة ثانية، وقد أدى ذلك إلى انغلاق المشاركة السياسية المنظمة وانحصارها.

ولهذا فقد تميزت المشاركة السياسية خلال هذه المرحلة بالخصائص التالية:

- انتقال المشاركة السياسية من الطابع التقليدي إلى الطابع العقلاني المنظم؛
- دسترة المشاركة السياسية؛
- بروز شكل جديد من المشاركة السياسية في حياة المغرب والمتعلقة بالسلوك الانتخابي كما ينص عليه الدستور والقوانين الانتخابية؛
- توسيع دائرة المشاركة السياسية إذ لم تعد تقتصر على النخب السياسية التقليدية بل تجاوزت ذلك إلى عموم الجماهير؛

ظهور نظام حكم ديمقراطي في الولايات المتحدة الأمريكية يعطي فسحة واسعة للمشاركة الشعبية في التمثيل وفي إدارة شؤون البلاد عبر الشعب نفسه من خلال انتخابه ممثلين عنه، لا يدعون بالحق الإلهي أو غيرها من نظريات الحكم القائمة على الحكم الفردي (مثل الملكية المطلقة). -لاري إويتز، نظام الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية، ترجمة جابر سعيد عوض، القاهرة الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 1996، ص: 9-12.

هذا التحول لم يعني أن المشاركة صارت متاحة للشعب كله، وإنما بقيت محدودة بين النخبة، وفي الأمور العامة غير الحساسة يمكن تقبل مشاركة عامة في إدارة الشأن العام وكلما كان المجتمع يتسع في عدد سكانه كلما ارتفعت مشكلة القدرة على إرضاء الجميع، لهذا ظهرت الأحزاب السياسية بوصفها جهة ربط وسطية بين الأفراد والسلطة السياسية وكذلك الإعلام لعب دوراً مهماً في هذا الصدد، وفي يومنا هذا أصبح المجتمع المدني بدوره جهة تعبر عن الإرادة الجماهيرية ويقوم بدور حلقة ربط بين الدولة والمجتمع، كما تطورت نظرية التمثيل، والتي بدأت من تركية وجود أفراد يمثلون المجتمع لدى السلطة السياسية، أو في المجالس الاستشارية أو في مجالس التشريع، إلى ابتداء الانتخابات كوسيلة لتنظيم تنافس الراغبين على تمثيل المجتمع في السلطات والوظائف العامة في الدولة.

انتهى الأمر في السياق ذاته إلى وجود طرق مختلفة من الانتخابات تنظم هذه العملية السياسية الحساسة داخل المجتمعات، فالشروع في المشاركة السياسية الفعلية بدأ مع الابتعاد عن الحكم تحت مسمى اعتقادي، ومع ذلك، فإنه اليوم ورغم التطور التكنولوجي في القرن الواحد والعشرين لا يزال الإنسان عاجزاً عن أن يمارس النوع المثالي من الديمقراطية، أي الديمقراطية المباشرة والتي يكون الأفراد فيها متجهين بشكل مباشر لإدارة شؤون المجتمع السياسية.

- عدي البديري، ظاهرة العزوف الانتخابي في العراق، م.س، ص: 25.

¹ - Perrineau Pascal, l'engagement politique, deelin ou mutation P-F-S-P 1994, P:16

- بروز الظاهرة الحزبية في المغرب، جعل الرأي العام يتعدى عن المفهوم "الديني" لممارسة المشاركة السياسية.

لقد شهدت كل هذه المراحل، بروز بعض مظاهر المشاركة السياسية واختفاء أخرى، فبعد أن "شكل الظهير البربري وقراءة اللطيف وحركة العرائض والمظاهرات المختلفة، فضلا عن خطب المساجد التي كانت تجسيدا للاتصال السياسي الشخصي ومكانا للتكوين، أهم مظاهر المشاركة في مرحلة الحماية، فإن المرحلة التي تلت ذلك وإلى حدود وضع أول دستور مغربي، عرفت وضع آليات مؤسساتية وقانونية تحدد الإطار العام لإمكانية خلق مشاركة سياسية مؤسساتية، كما تجلّى ذلك من خلال "إحداث المجلس الوطني الاستشاري والعهد الملكي وظهير الحريات العامة وقانون الانتخابات في سنة 1959، فضلا عن الانتخابات الجماعية لسنة 1960. وخلال هذه المرحلة تضاعف عدد الأحزاب السياسية ومظاهر المشاركة السياسية تعددت انطلاقا من سنة 1976.

لم تعد المشاركة السياسية في الديمقراطيات المعاصرة تقتصر على الأشكال التقليدية المتمثلة في التصويت، والترشح للانتخابات، والانخراط في الأحزاب السياسية، بل شهدت تحولا عميقا نحو أنماط جديدة من الانخراط في الشأن العام، فرضتها التحولات الاجتماعية والثقافية والتكنولوجية التي عرفت المجتمعات الحديثة، فقد أفرزت الثورة الرقمية، واتساع فضاءات المجتمع المدني، وتنامي الحركات الاجتماعية، أشكالاً حديثة للمشاركة السياسية، مثل حملات المناصرة الرقمية، والعرائض الإلكترونية، والمقاطعة الاقتصادية، والاحتجاجات السلمية، والعمل التطوعي، والتعبئة عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وهي آليات لا تستهدف بالضرورة الوصول إلى السلطة، وإنما التأثير في عملية صنع القرار العمومي وتوجيه السياسات العامة.

يذهب رونالد إنغلهارت Ronald Inglehart في إطار نظرية ما بعد المادية إلى أن التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي عرفت المجتمعات الصناعية أدت إلى انتقال المواطنين من التركيز على المطالب المادية إلى تبني قيم جديدة، كالحرية والمشاركة وحماية البيئة وحقوق الإنسان، وهو ما يساهم في بروز أنماط غير تقليدية للمشاركة السياسية¹.

في حين يرى مانويل كاستلز Manuel Castells في إطار نظرية المجتمع الشبكي أن تكنولوجيا المعلومات والاتصال أعادت تشكيل المجال العام، حيث أصبحت الشبكات الرقمية فضاء جديدا للتعبئة السياسية، وصناعة الرأي العام، والتأثير في السياسات العمومية، وهو ما جعل المشاركة السياسية أكثر أفقية وأقل ارتباطا بالمؤسسات التقليدية².

وعليه إن التحول نحو أشكال المشاركة الحديثة لا يعكس أزمة في المشاركة السياسية بقدر ما يعبر عن إعادة تشكيل العلاقة بين المواطن والدولة، وانتقال مركز الثقل من الوساطة الحزبية التقليدية إلى فضاءات المشاركة المدنية والرقمية، وهو ما يفرض إعادة النظر في مؤشرات قياس المشاركة السياسية بما يستوعب مختلف صور الانخراط في الشأن العام.

¹ - Inglehart Ronald, the Silent Revolution: Changing Values and Political Styles among Western Publics, Princeton University Press, 1977. P: 43.

² - Castells, Manuel, the Rise of the Network Society, Blackwell Publishers, Oxford, 1996, p: 478.

خلاصة:

تطورت المشاركة السياسية في المغرب خلال الفترة الممتدة من 1963 إلى 2021 إن هذه المشاركة لم تكن مسارا خطيا، وإنما تأثرت بمجموعة من التحولات الدستورية والمؤسسية والسياسية والاجتماعية التي أعادت تشكيل العلاقة بين الدولة والمجتمع. فبالرغم من التطور الذي عرفه الإطار الدستوري، خاصة مع دستور 2011، وما صاحبه من توسيع لمجالات المشاركة السياسية وإقرار آليات الديمقراطية التشاركية، فإن الممارسة العملية تكشف استمرار فجوة بين المقتضيات القانونية وواقع المشاركة، وهو ما يتجلى في تذبذب نسب المشاركة الانتخابية واستمرار مظاهر العزوف السياسي.

إن تراجع الإقبال على المشاركة الانتخابية لا يكمن اعتباره مؤشرا كافيا على انحسار الاهتمام بالشأن العام، بل يعكس في جانب منه تحولا في أنماط الفعل السياسي، حيث أضحت أشكال المشاركة المدنية والرقمية والاحتجاجية تمثل فضاءات جديدة للتعبير عن المطالب المجتمعية والتأثير في السياسات العمومية. ومن ثم، فإن التحولات التي عرفت المشاركة السياسية لا تعبر عن أزمة مشاركة بقدر ما تعكس انتقالا من نموذج تقليدي يركز على الوساطة الحزبية والانتخابية إلى نموذج أكثر تنوعا يقوم على تعدد الفاعلين وتعدد آليات التأثير في القرار العمومي.

إن ترسيخ المشاركة السياسية بالمغرب يظل رهينا ليس فقط بتطوير الإطار القانوني والمؤسسي، وإنما أيضا بإعادة بناء الثقة في المؤسسات التمثيلية، وتعزيز أدوار الأحزاب السياسية، وتفعيل آليات الديمقراطية التشاركية، وتمكين المجتمع المدني من الاضطلاع بوظائفه الدستورية، إلى جانب الاستثمار في التنشئة على المواطنة وترسيخ الثقافة الديمقراطية. فالمشاركة السياسية الفاعلة لا تقاس فقط بمعدلات التصويت، وإنما بقدرة النظام السياسي على استيعاب مختلف أشكال الانخراط المجتمعي، وتحويلها إلى قوة اقتراحية ورقابية تسهم في تجويد السياسات العمومية وتعزيز الشرعية الديمقراطية. ومن هذا المنطلق، فإن مستقبل المشاركة السياسية في المغرب يظل مرتبطا بمدى قدرة الفاعلين المؤسسيين والسياسيين على التفاعل مع التحولات التي يعرفها المجال العام، وبناء نموذج تشاركي يجعل من المواطن محورا للعملية الديمقراطية وفاعلا حقيقيا في صناعة القرار العمومي.

لائحة المراجع:

الكتب:

1. سامية خضر صالح، المشاركة السياسية والديمقراطية - اتجاهات نظرية ومنهجية حديثة تساهم في فهم العالم من حولنا، جامعة عين شمس، 2005.
2. عدي البديري، ظاهرة العزوف الانتخابي في العراق، مطبعة مكتبة زين، ط الأولى، 2017.
3. لاري إلويتز، نظام الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية، ترجمة جابر سعيد عوض، القاهرة الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 1996.
4. المراني غسان، القانون الانتخابي والنتائج أية علاقة؟، تحولات المشهد السياسي المغربي على ضوء انتخابات 2021، جامعة محمد الخامس بالرباط، 15 أبريل 2022، بشراكة مع مؤسسة هانس زايدل والمركز متعدد التخصصات للبحث في حسن الأداء والتنافسية. 2022.

5. مولود زايد الطيب، علم الاجتماع السياسي، ليبيا، منشورات جامعة السابع من أبريل، ط 2007.
 6. مي العبدالله، الاتصال والديمقراطية الفضائيات والحرب الإعلامية، دار النهضة العربية بيروت، ط الأولى، 2005.
- القوانين:**
7. دستور المملكة المغربية، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.91 بتاريخ 27 شعبان 1432 الموافق 29 يونيو 2011، المنشور بالجريدة الرسمية عدد 5964 مكرر بتاريخ 28 شعبان 1432 الموافق (30 يونيو 2011).
 8. القانون التنظيمي رقم 44.14 بتحديد شروط وكيفية ممارسة الحق في تقديم العرائض إلى السلطات العمومية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.16.107 بتاريخ 23 من شوال 1437 (28 يوليو 2026) ج.ر. 6492 بتاريخ 14 من ذي القعدة 1437 (18 أغسطس 2016).
 9. القانون التنظيمي رقم 71.21 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.21.102 بتاريخ 30 من محرم 1443 (8 سبتمبر 2021)، الجريدة الرسمية عدد 7021 بتاريخ 5 صفر 1443 (13 سبتمبر 2021).
- المجلات العلمية:**
10. تامر محمد، إشكاليات الشرعية والمشاركة وحقوق الإنسان في الوطن العربي"، مجلة المستقبل العربي، عدد 251، 2000.
 11. خمري سعيد، سهام مطهر، دور التواصل الحزبي في تعزيز المشاركة السياسية، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، عدد 167، 2022.
 12. ساعف عبد الله، الإدماج والاقتصاد في الحق السياسي المغربي، مجلة فكر ونقد، العدد 2، 1997.
 13. عبد الإله سطحي، صناعة القرار السياسي بحث في المؤسسة والمؤسساتية بالنظام السياسي بالمغرب، مجلة القضاء المدني، سلسلة دراسات وأبحاث، دار نشر المعرفة، مطبعة معارف الجديدة، 2017.
 14. محمد الساسي، المشاركة السياسية وإشكالية النظام السياسي في المغرب، مجلة الآداب، العدد 8 و9، 2005.
 15. نبيل الأندلوسي، العزوف السياسي بالمغرب، طوب بريس، 2016.
- مراجع أجنبية:**
16. Hirshman Albert, Le bonheur privé, cité dans, Graiwitz Madline et Leca " Traité de science politique" 1983.
 17. Perrineau Pascal, l'engagement politique, deelin ou mutation P-F-S-P 1994.
 18. Inglehart Ronald, the Silent Revolution: Changing Values and Political Styles among Western Publics, Princeton University Press, 1977.
 19. Castells, Manuel, the Rise of the Network Society, Blackwell Publishers, Oxford, 1996.
 20. Parry, George, M. and Day, N. Political participation and democracy in Britain. 1992.